

العراق

العبادي يطلب تعديل الدستور

تأييد المرجعية الدينية والبرلمان حفز حيدر العبادي للذهاب بعيداً في «الإصلاحات»، والمطالبة بتفويض لتعديل الدستور حيث لم يجرؤ مسؤولو عراقي آخر على المطالبة بذلك قبله، مستغلاً بذلك المطالبة الشعبية المتزايدة بمزيد من الإصلاحات بعد القرارات الأخيرة

بغداد - محمد شفيق

لم تكد تمضي 24 ساعة على مصادقة مجلس النواب العراقي على حزمة الإصلاحات الأولى التي أعلنها رئيس الحكومة حيدر العبادي، وتعهده لاحقاً بمواصلة طريق الإصلاح، حتى أطل أمس بخطاب طالب فيه بمنحه تفويضاً لتعديل الدستور، في دعوة هي الأولى من نوعها لمسؤول عراقي منذ عام 2003، في وقت يستعد فيه ل طرح الحزمة الثانية من «الإصلاحات» خلال الأسبوع المقبل. وأكد العبادي، في كلمة ألقاها في احتفالية نظمها الحكومة بمناسبة اليوم العالمي للشباب، أن «المسيرة لن تكون سهلة، وإنما مؤلمة، والفاقدون



بدء «المرحلة الثانية» من تحرير الرماضي والقوات المشتركة ستقدم بحذر



لن يسكتوا وأصحاب الامتيازات لن يسكتوا، ولكننا سنمضي لأخر المهمة في محاربة الفساد وإصلاح الأوضاع»، مضيفاً أنه «لن يدافع عن فاسد أو باطل، وليس هناك مستهدف في عملية الإصلاح ومكافحة الفاسدين، وعملية الإصلاح سنسير بها بكل قوة وسنضرب بيد من حديد على الفاسدين».

كذلك حث العبادي المتظاهرين وأشاد بهم، داعياً إياهم في الوقت ذاته إلى «الحذر من بعض الجهات التي ستحاول أن تصطدم مع القوات الأمنية وجربها للتصادم»، وذلك قبل يومين من التظاهرة المزمع خروجها في ساحة التحرير وسط بغداد للمطالبة بإقالة رئيس السلطة القضائية مدحت المحمود.

وأعرب العبادي عن أمله بالحصول على تفويض لتغيير الدستور، كذلك عزج خلال كلمته أيضاً على العمليات العسكرية، مؤكداً أن «الانتصار على داعش أصبح قريباً».

مصدر حكومي مقرب من العبادي بين في حديث إلى «الأخبار»، أن دعوة العبادي جاءت بناءً على تزايد مطالب الجماهير، والتي تتعارض في معظمها مع بعض فقرات الدستور. ويضيف: «العبادي يريد مزيداً من الحرية، ومساحة من التحرك للسير في عملية الإصلاح».

المصدر رجح أيضاً إطلاق حزمة الإصلاحات الثانية والتي «قد تشمل ترشيح الوزراء وتقليص عددها»، خلال الأسبوع المقبل على الأكثر، مبيّناً أن تأجيل جلسة مجلس الوزراء التي كانت مقررة أمس هو «أمر اعتيادي» بسبب مناقشة ورقة الإصلاحات السياسية من خلال لجنة تم تشكيلها من أمانة مجلس الوزراء لتطبيق فقراتها.

ويشير الخبير القانوني طارق حرب، إلى أن البرلمان يجب أن يشكل لجنة تقترح تعديلات على بعض بنود الدستور، ومن ثم تصوت عليها وترسلها للبرلمان. ويضيف حرب لـ «الأخبار» أن «البرلمان يجب أن يطلب بعد ذلك من المفوضية العليا المستقلة

لانتخابات إجراء استفتاء شعبي للتصويت على التعديلات، وفي حال نالت ثقة أكثر من نصف العراقيين فستكون نافذة». في موازاة ذلك، علمت «الأخبار» أن مجلس القضاء الأعلى يستعد لإطلاق ورقة إصلاحية تكون مكملة للورقتين اللتين طرحتهما الحكومة ومجلس النواب مؤخراً وحظيا بثقة البرلمان بعد ذلك. القيادي البارز في «التحالف الوطني»، النائب إبراهيم بحر العلوم، أكد أن المعلومات تشير إلى أن مجلس القضاء سيطلق إصلاحاته الأسبوع المقبل. ورأى بحر العلوم في حديث إلى «الأخبار» ضرورة أن يتقدم مجلس القضاء الأعلى بحزمته الإصلاحية كي تتكامل مع حزمته الإصلاح الحكومية والبرلمانية، مشيراً إلى أن «الشعب يشير دوماً إلى خلل في أجهزة القضاء، وما لم يكن القضاء قادراً على توفير الاقتناع بعدلته فستبقى أزمة الإصلاحات تراوح مكانها».

وكان القضاء العراقي قد أصدر خلال الساعات الماضية سلسلة قرارات

اليمن

«أنصار الله»: محادثات مسقط تبحث وقف النار فقط

عن مزيد من القتلى الإماراتيين، هذه المرة في خورمكسر في عدن، وهي المدينة الأولى التي سيطرت عليها قوات الغزو السعودي. الإماراتي والمسلمين في المدينة الجنوبية، وهي المدينة التي تضم مطار عدن الدولي. وعندما أكدت مصادر الجيش و«اللجان الشعبية» أن جنديين إمارتين لقيا مصرعها في هجوم صاروخي على أليتيهما أول من أمس، في الاستخدام الأول لصواريخ «كورنيت» من قبل «أنصار الله» في المعارك، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية أمس، وفاة العريف عبد الرحمن إبراهيم عيسى البلوشي المشارك في عملية إعادة الأمل إثر تعرضه لحادث تدهور آلية نقل في السعودية».

وعلى الحدود مع السعودية، تمكن الجيش و«اللجان الشعبية»، مساء أمس، من تدمير آلية عسكرية في موقع الجلاح العسكري في محافظة جيزان السعودية. وذكرت قناة «المسيرة» أن الآلية العسكرية التي جرى تحديدها كان على متنها عدد من العسكريين السعوديين. وفي وقت سابق، أعلنت «اللجان الشعبية» قصف منطقتي القائم وعرف الشيخ في جيزان. إلى ذلك، قتل 5 عناصر يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم «القاعدة»، يوم أمس، في غارة لطائرة من دون طيار في منطقة الريان في الحلال مركز محافظة حضرموت. (الأخبار، الأناضول)

وجود 66 قضية فساد مفتوحة بحق مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، بينهم وزراء ونواب سابقون وضباط كبار.

المتحدث باسم السلطة القضائية، القاضي عبد الستار بيرقدار، أكد أن أبواب القضاء والإدعاء العام مفتوحة لتلقي الشكاوى، مشيراً إلى أن القضاء

وتوجهات جديدة شملت مصادقة رئيس السلطة القضائية مدحت المحمود على استرداد وزير الكهرباء الأسبق المتهم بقضايا فساد والمدان من قبل القضاء أيهم السامرائي من الولايات المتحدة الأميركية. كذلك أعلنت محكمة التحقيق المتخصصة في دعاوى النزاهة في بغداد عن

القوات الامنية و«الحشد الشعبي» طوقوا الرماضي بالكامل (اف ب)



فيما ينتظر الوفد اليمني إنهاء المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ جولته الدولية، خرقت «أنصار الله» أمس، السرية المحيطة بمحادثات مسقط، موضحة أنها اقتصرت على الجانب الميداني، لا السياسي. وأوضح القيادي في «أنصار الله»، ضيف الله الشامي، أن الدعوة إلى سلطنة عمان وجهت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة «باعتباره التقى بأطراف سعودية وقيادات من المؤتمر الشعبي العام وتم استعراض عدد من النقاط تخص الوضع الميداني، وليس لها علاقة بالجانب السياسي». وقال الشامي في تصريحات لإذاعة «طهران» أمس، إن الدعوة إلى مسقط وجهت على أساس أرضية

نصت الامارات احد جنودها الذين قتلوا في استهداف دبابة في عدن (اف ب)



تأتي هذه التطورات وسط انباء